بيان صحافي: لا هاي، 17 أيار/مايو 2024

بيان صادر عن رئاسة جمعية الدول الأطراف دعمًا لاستقلال المحكمة الجنائية الدولية وحيادها

تعرب رئاسة جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي عن قلقها إزاء التصريحات العلنية الأخيرة المتعلقة بالتحقيق الجاري الذي تقوم به المحكمة الجنائية الدولية حول الوضع في دولة فلسطين. وتأسف الرئاسة للمحاولات الرامية إلى تقويض استقلالية المحكمة ونزاهتها وحيادها، ذلك أن بعض هذه التصريحات يعتبر تهديداً بالانتقام موجهاً ضد المحكمة ومسؤوليها في حال ممارسة هذه الأخيرة لوظائفها القضائية على النحو المنصوص عليه في نظام روما الأساسي.

ولأن استقلال النيابة العامة والقضاء عنصراً أساسياً لسيادة القانون، ندعو الدول كافة لاحترام استقلالية المحكمة الجنائية الدولية ونزاهتها.

ونكرر التزامنا الراسخ بدعم المبادئ والقيم المنصوص عنها في نظام روما الأساسي والدفاع عنها والحفاظ على نزاهتها فلا تشكل التهديدات والتدابير التي قد تتخذ ضد المحكمة ومسؤوليها والمتعاونين معها رادعاً يمنعها عن الاضطلاع بمهامها. زد إلى ذلك أن نظام روما الأساسي الذي أنشأ المحكمة الجنائية الدولية هو خلاصة مفاوضات شفافة وشاملة شاركت فيها الدول كافة، وهو يمثل التزاماً دولياً بوضع حد لمسألة الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم الدولية التي تهدد سلم العالم وأمنه ورفاهه، وعليه تتمتع المحكمة بولاية حاسمة تقوم على محاسبة مرتكبي هذه الجرائم وتحقيق العدالة للضحايا على حد سواء.

وتساند الرئاسةُ المحكمةَ الجنائية الدولية، ومسؤوليها المنتخبين وموظفيها والمتعاونين معها مساندة راسخة، وتعتبر الحفاظ على نزاهة المحكمة ومن ضمنها استقلالية القضاء والنيابة العامة أمراً جوهرياً لنجاح ولايتها، ولذا نشدد على أهمية المحكمة الجنائية الدولية باعتبارها محكمة قانونية مستقلة وحيادية.

إن جمعية الدول الأطراف هي الهيئة الرقابية الإدارية والتشريعية للمحكمة الجنائية الدولية. وهي تتألف من ممثلي الدول التي صدقت على نظام روما الأساسي أو انضمت إليه. وتتكون رئاسة الجمعية حاليا من معالي السيدة پايفي كاوكورانتا من فنلندا بصفتها رئيسة الجمعية، معالي السيد مايكل عمران كانو من سيراليون بصفته نائب الرئيسة؛ ومعالي السيدة مارغريتا كاسانغانا من بولندا بصفتها نائبة الرئيسة.

***